أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على ملائمة المعلومات المحاسبية

دراسة تطبيقية في مصرفي العراقي للتجارة والعراقي الأهلي

م.د. نزار معن عبدالكريم
جامعة ديالى
كلية الإدارة والاقتصاد
Dr.nazarM@uodiyala.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2022.3.1.1

تأريخ استلام البحث ٢٠٢١/١١/٣ تأريخ قبول النشر ٢٠٢١/١١/١٥ تأريخ النشر ٢٠٢٢/٧/٣٠

المستخلص

هدف البحث إلى اختبار أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل ودوره تعزيز خاصيتي الملائمة والقدرة التنبؤية للمعلومات المحاسبية في قائمة الدخل الشامل، ومعرفة متطلبات القياس والإفصاح لبنود الدخل الشامل ومدى تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لتحديد مدى اختلاف قيم الدخل الشامل الآخر ضمن القوائم المالية للبنوك التجارية العراقية. وبرزت مشكلة البحث في أن لفقدان رقم صافي الدخل دوره في عملية قياس الأداء المالي، أدى إلى ظهور الحاجة إلى التقرير عن مفهوم أوسع للدخل وهو الدخل الشامل، وتمثلت فرضية البحث في بيان مدى التزام المصارف عينة البحث بالإفصاح عن معلومات بنود الدخل الشامل الآخر ومدى أثر ذلك على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم وإن رقم صافي الدخل هو مقياس أساسي للأداء المالي. وتمثلت فرضية البحث في بيان مدى التزام المصارف عينة البحث بالإفصاح عن معلومات بنود الدخل الشامل الآخر ومدى أثر ذلك على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم. وقد تم ذلك وفقاً لمنهجية تعتمد على مجموعة من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث ومجال الإفادة منها، وتم الخوض في مدخل نظري عن الإفصاح المحاسبي المعاصر في قائمة الدخل الشامل، وعلاقته بجودة المعلومة وملائمتها في اتخاذ القرار لضمان الشفافية في القوائم المالية، وتناول الجانب العملي تحليل مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات الإفصاح وفقاً لمعايير الابلاغ المالي وتأثير تطبيق متطلبات القياس والإفصاح في قائمة الميزانية وقائمة الدخل الشامل. وتوصل البحث إلى ان هناك افصاح عن بنود الدخل الشامل في القوائم المالية للمصارف وهناك أثر لتطبيق المعايير على القوائم المالية.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، الدخل الشامل، الدخل الشامل الآخر.

مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٣) العدد (١) ٢٠٢٢
الصفحات: ٩-٣٣

The effect of disclosing items of other comprehensive income on the Relevance of accounting information

An applied study in the Iraqi Trade Bank and the Iraqi National Bank

Abstract

The aim of the research is to test the impact of the disclosure of comprehensive income items and its role in enhancing the properties of relevance and predictive power of accounting information in the comprehensive income statement, knowing the measurement and disclosure requirements for items of comprehensive income and the extent to which international financial reporting standards are applied to determine the extent to which other comprehensive income values differ within the financial statements of Iraqi commercial banks. The problem of the research emerged that the loss of the net income figure played its role in the process of measuring financial performance, which led to the emergence of the need to report on a broader concept of income, which is comprehensive income. On the accuracy of financial analysts' predictions of stock prices... and that the net income figure is a basic measure of financial performance. The hypothesis of the research was to show the extent of commitment of the research sample banks to disclose information about other comprehensive income items and the extent of its impact on the accuracy of financial analysts' predictions of stock prices. This was done according to a methodology that relies on a set of previous studies that are related to the topic of research and the field of benefit from it, and a theoretical entry was made about contemporary accounting disclosure in the comprehensive income statement, and its relationship to the quality of information and its relevance in decision-making to ensure transparency in the financial statements, and dealt with the practical aspect. Analyzing the extent to which the research sample banks comply with disclosure requirements according to the financial reporting standards and the impact of applying measurement and disclosure requirements in the balance sheet and comprehensive income statement. The research concluded that there is a disclosure of comprehensive income items in the financial statements of banks and there is an effect of applying the standards to the financial statements.

Key words: disclosure, comprehensive income, other comprehensive income.

أولاً: المقدمة:(*)

تُعد التقارير المالية من أهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية، لذا زاد الاهتمام بتلك التقارير، سواء فيما يتعلق بشفافية تلك التقارير أو توسيع نطاق الإفصاح فيها وجودته ليتضمن مزيداً من المعلومات المفيدة للمستثمرين. ويعتمد الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية على وجود معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح من حيث كمية المعلومات ونوعيتها وجودتها (بسيوني، ٢٠٠٧: ١٠٦). ويتضمن إجمالي الدخل الشامل مضافاً إليه بنود الدخل الشامل الآخر ما يأتى: (SFAS,No.130,1997)

- المكاسب والخسائر الناتجة عن ترجمة القوائم المالية بالعملة الأجنبية.
- المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الاستثمارات المالية المتاحة للبيع.
- تسويات الحد الادنى من التزامات المعاش.

كما وزاد الاتجاه نحو الإفصاح عن الدخل الشامل بجانب صافى الدخل في السنوات الأخيرة، إذ تبنت العديد من المعايير الدولية والمحلية الإفصاح عن الدخل الشامل في قوائمها المالية. وقدمت تلك المعايير ثلاث طرق للإفصاح عن الدخل الشامل (SFAS,No.130,1997)، ويتم التقرير عن الدخل الشامل في قائمة مستقلة تبدأ بصافي الدخل ويضاف إليه بنود الدخل الشامل الآخر للوصول إلى الدخل الشامل أو الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر في قائمة التغير في حقوق الملكية، وفي ظل هذا الاتجاه اهتمت العديد من الدراسات المحاسبية بقضية مدى أفضلية معلومات كل من صافى الدخل والدخل الشامل كمقاييس للأداء المالي للشركات، وذلك من خلال دراسة ومقارنة خصائص معلومات كل من صافى الدخل والدخل الشامل. وركزت العديد من هذه الدراسات على اختبار القدرة التنبؤية لكل منهما، فضلاً عن اختبار معلومات الدخل واستمراريتها وتوقيتاتها.

ويعد رقم صافى الدخل من أهم الأرقام التي يعتمد عليها مستخدمو المعلومات المحاسبية، خاصة المستثمرين في تقييم أداء الشركات. وفى ظل التغيرات الواسعة التي شهدتها الفترة الأخيرة في المفاهيم والسياسات المحاسبية التي تحكم إعداد وعرض القوائم المالية، والتي من أهمها تبنى مفهوم القيمة العادلة في معظم المعايير المحاسبية، فإن الإفصاح التقليدي عن صافى الدخل عن طريق إعداد قائمة الدخل لم يعد كافياً للوفاء باحتياجات مستخدمي القوائم المالية، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى تطوير الإفصاح عن الدخل من الإفصاح عن الدخل الشامل (Easton, Zhang,2017: 1732-1760).

١. مشكلة البحث:

إن رقم صافى الدخل هو مقياس أساسي للأداء المالي للشركات، ولكن عند ظهور مفهوم القيمة العادلة وفقدان صافى الدخل دوره في عملية قياس الأداء المالي، ظهرت الحاجة إلى التقرير عن مفهوم أوسع للدخل وهو الدخل الشامل.

وفى ظل توجه العراق لتبني معايير الابلاغ المالي الدولي الذي يتطلب إعداد قائمة مستقلة للدخل الشامل، ظهرت الحاجة إلى دراسة خصائص معلومات كل من صافى الدخل والدخل الشامل في البيئة العراقية من أجل الوصول إلى صورة واضحة عن هذه الخصائص وتحليل الآثار المترتبة عليها. وترتيباً على كل ما سبق يتضح وجود تعارض في طبيعة تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل على الخصائص النوعية له، وتأتى القدرة التنبؤية في مقدمتها أضف إلى وجود تعارض في طبيعة

(*) اعتمد الباحث طريقة هارفارد في ثبت المراجع في متن البحث (اللقب والسنة) وإدراج المرجع كاملاً في النهاية.

تأثير الإفصاح عن الدخل الشامل على دقة تنبؤات وسلوك المحللين الماليين، ولذا يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- ما مفهوم كل من صافى الدخل والدخل الشامل كمقاييس للأداء المالي للمصارف؟
- ما المقصود بالقدرة التنبؤية للدخل الشامل واستمرارية ووقتية معلومات الدخلين وكيفية قياسهما؟
- هل يمكن قياس هذه الخصائص في بيئة الممارسة المحاسبية في الشركات المدرجة بالسوق العراقية بعد سريان معايير الابلاغ المالي الدولية ٢٠١٦؟ وإن أمكن، فما دلالة نتائج هذا القياس؟

٢. فرضيات البحث:

بناءً على أسئلة البحث الرئيسة يمكن صياغة الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: تلتزم المصارف العراقية بالإفصاح عن معلومات بنود الدخل الشامل في قوائمها المالية.

الفرضية الثانية: يوجد تأثير للإفصاح عن بنود الدخل الشامل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم للمصارف العراقية.

٣. أهداف البحث:

- معرفة متطلبات القياس والإفصاح لبنود الدخل الشامل.
- معرفة أهمية تطبيق معايير الأدوات المالية الدولية في القوائم المالية.
- التعرف على أهمية تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولي لتحديد مدى اختلاف قيم الدخل الشامل الآخر ضمن القوائم المالية للبنوك التجارية العراقية.

٤. أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث كنتيجة لعدة أسباب أهمها:

- بدون الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر بشفافية يصبح الإفصاح غير تام.
- يساعد الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على توفير معلومات ملائمة تكون أكثر دقة وموضوعية.
- توفير معلومات حول أهمية بنود الدخل الشامل الاخر بعدِّها مستقلة عن الأنشطة التشغيلية والمالية.

٤. عينة البحث:

تم اختيار عينة قصدية تتمثل بـ: (المصرف العراقي للتجارة، المصرف العراقي الأهلي) وهما من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للعام ٢٠٢٠.

٥. حدود البحث:

- **الحدود الزمانية:** دارسة القوائم المالية الخاصة بمصرفي (العراقي للتجارة، العراقي الأهلي) للعام (٢٠٢٠).
- **الحدود المكانية:** سيتم إجراء هذا البحث على البنوك التجارية العراقية المختارة أعلاه والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية.

ثانياً: تحليل الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية:

يتضمن هذا الجزء دارسات سابقة ذات صلة بموضوع الدارسة؛ فوجدنا أن هناك تعدد لأهداف الباحثين في دارسة الدخل الشامل وأثر الإفصاح عن بنوده على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تؤثر على القدرة على التنبؤ، وأثرها على أسعار الأسهم.

وقد أشار (Yousefinejad,*et.al.*,2017:133-143) أن قائمة الدخل الشامل تقيس الأداء المالي أفضل من قائمة صافي الدخل، لأنها تعزز من شفافية وفائدة البيانات المالية، ويدل على ذلك ما أشار إليه المعيار الدولي (IAS1) المعدل للإفصاح عن الدخل الشامل بشكل أساسي في قائمة الدخل الشامل بشكل مستقل على اعتبار أن هذا البديل يوفر معلومات تفصيلية تسهل من فهم واستيعاب مستعملي التقارير المالية، وقدمت الدراسة دليلاً تطبيقياً على ارتفاع القيمة الملائمة للدخل الشامل الآخر عند إعداد قائمة الدخل الشامل لتقديمها معلومات مفيدة لمستعمليها.

وأكد (Jaarat,2017) وجود تأثير معنوي للدخل الشامل الآخر على الأداء المالي في القطاع المصرفي ككل. وقام (Easton & Zhang,2017) بقياس العلاقة بين المكاسب والخسائر غير المحققة من السندات المتاحة للبيع في الفترة الحالية والفترة المقبلة، فالمكاسب والخسائر غير المحققة يعترف بها على أساس القيمة العادلة، وتحتسب فائدتها على أساس التكلفة التاريخية. في حين قارن (Royer,2017) بين القيمة الملائمة لكل من الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر والقيمة الملائمة لصافي الدخل للمستثمرين، وتبين أن صافى الدخل والدخل الشامل والدخل الشامل الآخر مفيدين للمستثمرين؛ كما افترض (Sajnóg,2017) أن القدرة التنبؤية للدخل الشامل بالأرباح المستقبلية مرتفعة مقارنة بصافي الدخل لأنه أكثر شمولاً منه، وبالتطبيق على البنوك المدرجة في بورصة وارسو - تبين وجود قدرة تنبؤية للدخل الشامل بالأرباح المستقبلية للبنوك أكبر مقارنة بصافي الدخل.

كما بينت دراسة (Lin,*et.al.*,2018) مدى توفير ثلاثة أرقام رئيسية للدخل المحاسبي الرئيسي (الدخل التشغيلي، صافي الدخل، الدخل الشامل). لمعرفة فيما إذا كان الدخل الشامل يوفر معلومات أقل أهمية للمستثمرين مقارنة بصافي الدخل والدخل التشغيلي. وتبين أن إجمالي الدخل الشامل الآخر ذو قيمة ويوفر معلومات إضافية ذات صلة بالسعر تتجاوز صافي الدخل.

وحاول (حبيبة، ٢٠١٧) اختبار تأثير موقع الإفصاح عن الدخل الشامل على مستوى تكلفة رأس المال، وتبين أن القدرة التفسيرية للدخل الشامل عند الإفصاح عنه في قائمة صافى الدخل أو في قائمة مستقلة أكبر من قدرته التفسيرية عند الإفصاح عنه في قائمة التغير في حقوق الملكية، مما يعنى أن الإفصاح عن الدخل الشامل أكثر فائدة للمستثمرين والمحللين الماليين من الإفصاح في قائمة التغير في حقوق الملكية، وتساءل (عبدالوهاب، ٢٠١٧: ٢٥) هل توجد ميزة تفاضلية إضافية للإفصاح عن عناصر الدخل الشامل مقارنة بصافي الدخل؟ وهل يؤثر على ملائمة المعلومات المحاسبية؟ وتبين أن صافى الدخل أقل تقلباً وأكثر استقراراً مقارنة بالدخل الشامل الآخر الذي لا يوجد لها أي ميزة إضافية تفاضلية للتنبؤ بالتدفقات النقدية التشغيلية وربحية السهم على الرغم من تحسين الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر من القوة التفسيرية لنماذج التنبؤ.

وتشير دراسة (Bamber,*et.al.*,2010:97-127) إلى أن المؤسسات التي لديها مكاسب وخسائر غير محققة أكبر للأوراق المالية المتاحة للبيع AFS تكون أقل احتمالاً لاستخدام تقارير الأداء. وركزت دراسة (Khan,*et.al.*,2014) على أربعة خصائص هي الثبات والتغير والقدرة التنبؤية وأهمية القيمة. وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي IAS ولاختبار خصائص الثبات والتغير والقدرة

على التنبؤ؛ تبين أن صافي الدخل من الممكن أن يكون أكثر ثباتاً من إجمالي الدخل الشامل، الذي يفسر العائد على الأسهم بشكل أفضل، كما أنه يوجد فرق كبير بينهما في القدرة على التنبؤ، إذ أن الدخل الشامل لديه قدرة إضافية على التنبؤ بمستقبل صافي الدخل قبل سنة واحدة، وأن الدخل الشامل الآخر ليس له قيمة إضافية. ودعمت دراسة (Lin & Rong,2012:93-101)، ذلك في إطار إدارة الأرباح بأن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر من الممكن أن يقلل من ممارسة الشركات لإدارة الأرباح ويزيد من شفافية القوائم المالية ويكون أداؤها أكثر وضوح.

كما تحققت دراسة (Mechelli & Cimini,2014:1-35) من الصلة النسبية والقيمة الإضافية لكل من الدخل الشامل والدخل الشامل الآخر بعد الالزام بالتقيد بالمعيار المحاسبي الدولي IAS الذي يتطلب من المنشآت إعداد قائمة الدخل الشامل للإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر، وتقييم المعلومات المدرجة فيها لأهميتها للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم، وتبين أن صافي الدخل ذو قيمة أكبر من الدخل الشامل، كما أن موقع إدراج عناصر الدخل الشامل في القوائم المالية لا يؤثر على أهميتها بين البلدان نتيجة لاختلاف خصائص هذه البلدان واختلاف أنظمتها وسياساتها. وجاءت دراسة (Bratten,*et.al.*,2016:280-315) لتبين أن التعديلات في القيمة العادلة لبنود الدخل الشامل الآخر بإمكانها التنبؤ بأرباح البنوك قبل سنة أو سنتين، إذ أن مكاسب وخسائر الاستثمارات المتاحة للبيع مرتبطة إيجابيا بالأرباح المستقبلية، وعلى عكسها فإن مكاسب وخسائر التحوط ترتبط سلبيا بالأرباح المستقبلية.

ثالثًا: الفجوة البحثية وموقع الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

من خلال تحليل نتائج الدراسات السابقة، تبين أن أغلب الدراسات قد أشادت بأهمية الدخل الشامل والإفصاح عن بنوده لما له من أهمية في معرفة أهمية الإفصاح عن معلومات قائمة الدخل الشامل وشفافيتها على جودة وملائمة المعلومات المحاسبية لأهميتها للمستثمرين في اتخاذ قراراتهم.

١. **نتائج الدراسات السابقة:** إن إجمالي الدخل الشامل الآخر ذو قيمة ويوفر معلومات إضافية ذات صلة بالسعر تتجاوز صافي الدخل، وأن بنود الدخل الشامل الآخر تحسن من قدرة الدخل على إظهار أداء ثابت للمنشأة، ومن المتوقع أن يعزز ذلك الفائدة على البيانات المالية، كما لديه قدرة إضافية على التنبؤ بمستقبل صافي الدخل - وأن الإفصاح عن الدخل الشامل الآخر من الممكن أن يقلل من انشغال المديرين من ممارسة إدارة الأرباح، فضلاً عن أن إجمالي الدخل الشامل يقدم معلومات ذات قيمة إضافية لتقييم الأداء المالي.

٢. **الفجوة البحثية وموقع الدراسة الحالية:** لم تشر الدراسات العربية إلى أثر الإفصاح عن بنود الدخل الشامل الآخر على شفافية المعلومات، كما إن هناك تبني رسمي من قبل جمهورية العراق للتحول نحو تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولية من قبل الشركات بأنواعها، ومن هنا تبرز الإضافة العلمية لدراسة مدى قيام الشركات العراقية لتقديم تقارير عن بنود الدخل الشامل الآخر وفق متطلبات معيار الابلاغ المالي، مما يسهم في تقديم دليلاً تطبيقياً من سوق العراق للأوراق المالية كمثال لتحقيق شفافية القوائم المالية وتحسين مستوى المعلومات المحاسبية وملائمتها وبالتبعية تقارير مالية جيدة تمكن مستعمليها من اتخاذ قرارات رشيدة.

رابعاً: مدخل نظري عن الإفصاح المحاسبي المعاصر في قائمة الدخل الشامل:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الامريكية المعيار (SFAS 130 Topic 220) للتعريف بكيفية الإفصاح عن الدخل الشامل، ووفقاً لهذا المعيار يتضمن الدخل الشامل الايرادات والمكاسب والمصروفات والخسائر المسجلة وصولاً إلى صافي الدخل، وجميع المكاسب والخسائر التي تتجاوز صافي الدخل، ولكنها تؤثر على حقوق المساهمين التي يطلق عليها الدخل الشامل الآخر وتشمل (عمليات العملة الأجنبية، المكاسب والخسائر غير المحققة من الاستثمارات في الأوراق المالية، وتعديلات الحد الأدنى لالتزامات التقاعد، وأي تصنيفات تنتج عن معايير مستقلة SFAS) (130,1997,part 17. كما ويجب على الشركات أن تعرض مكونات الدخل الشامل بأحد الطرق الثلاثة الآتية: (قائمة مستقلة تالية لقائمة الدخل، قائمة مشتركة للدخل الشامل، كجزء من قائمة التغير في حقوق الملكية) (SFAS 130, part 22). وبغض النظر عن الموقع يجب على الشركات إضافة عناصر الدخل الشامل الآخر إلى صافي الدخل للوصول إلى الدخل الشامل، والإفصاح عن الدخل الشامل الآخر المتراكم في قائمة التغير في حقوق الملكية، مما يمكن مستخدمي المعلومات المحاسبية من فهم جودة أرباح الشركة بشكل أفضل (SFAS 130,1997,part 23,26).

وكأحد جهود التوافق ما بين مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) أصدر الأخير تعديلًا للمعيار رقم (١) ليتوافق مع متطلبات التقرير الخاصة بالمعيار (SFAS,130) الذي يتضمن الدخل الشامل صافي دخل الفترة والدخل الشامل الآخر المعترف به خلال الفترة، ولكنه لم يمنح قدراً كبيراً من الاختيار في الإفصاح عن الدخل الشامل، وإنما يسمح فقط بالإفصاح عن الدخل الشامل مع قائمة الدخل، أو قائمة مستقلة.

ويُعرف المعيار المحاسبي رقم (١) إجمالي الدخل الشامل بأنه التغير في حقوق الملكية في فترة ناتجة عن معاملات وأحداث أخرى، بخلاف التغيرات الناتجة عن المعاملات مع الملاك (IASB,2010,Part 7). وفي آخر تحديث للإطار المفاهيمي في العام ٢٠١٨ تم وصف قائمة الدخل الشامل بأنها "قائمة الأداء المالي" وبدون تحديد ما إذا كانت مكونة من قائمة واحدة أو قائمتين، وذكرت قائمة الربح أو الخسارة هي المصدر الرئيسي للمعلومات عن الأداء المالي للمنشأة لفترة التقرير، وأنه لا يجوز للمجلس إلا في الظروف الاستثنائية أن يقرر ما هي الايرادات أو المصروفات الواجب تضمينها في الدخل الشامل الآخر، وعلى الرغم من جهود التوافق بين المجلسين إلا انهما لا يزالا مختلفين فيما يتعلق بتحديد عناصر الدخل الشامل الآخر وإعادة تبويب عناصره في قائمة الدخل (IASB,2018).

ويتسأل الباحث بشأن ما تم ذكره آنفاً من استعراض لما تناولته المعايير المحاسبية المالية والدولية التي تناولت الدخل الشامل الآخر، وهل استوفت تلك المعايير احتياجات مستخدمي المعلومات بشأن تحسين الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر، وفي تقديم مقياس شامل للأداء، أم كان لهذه الاصدارات أثر على منفعة المعلومات؟.

وتستلزم الإجابة على هذا السؤال الرجوع إلى بعض مفاهيم قياس الدخل في المحاسبة، مثل مفهوم الأداء التشغيلي الجاري، ومفهوم الدخل الشامل، فوفقاً لمفهوم الأداء التشغيلي الجاري تستبعد المكاسب والخسائر غير العادية وغير المتكررة من الدخل، على أن تدرج في قائمة التغيرات في حقوق الملكية. بينما يقترح مفهوم الدخل الشامل الآخر أنه ينبغي إدراج جميع العناصر التي تسبب التغيرات في حقوق الملكية، باستثناء معاملات الملاك، في قائمة الدخل لأنها مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بالنشاط الحالي للشركة. وبالتالي، يمكن اعتبار الدخل الشامل تطبيقًا علميًا لمفهوم

الدخل الشامل (رجب، ٢٠١٨: ٤١٩-٤٧٨). وهذا من شأنه أن يعرض بكل شفافية كل تدفقات الدخل في قائمة واحدة في الوقت نفسه، وأن يتجنب احتمال الازدواجية أي إن بعض التغيرات يتم إظهارها في حقوق الملكية مباشرة مع نقص واضح للشفافية، ثم يعاد تبويبها إلى حقوق الملكية عند تحققها من خلال قائمة الدخل (Goncharov & Hodgson,2011:27-59). ويؤيد أحد الكتاب أن مفهوم الدخل الشامل وارتباطه بمحاسبة القيمة العادلة يرفر مستوى متوازن من الإفصاح والشفافية، مما يجعل من الدخل الشامل مقياساً إجمالياً لأداء الشركة (Barlev, Haddadm,2003:383-415). وأضاف كل من (Firescu,2015:218-223) (Du,*at.al.*,2015:284-299) أن الدخل الشامل الآخر يقدم معلومات حول الدخل المحتمل للشركة والتدفقات النقدية المحتملة من المعاملات التي سوف تكتمل في وقت ما في المستقبل وأن مفهوم الدخل الشامل لا يلغي مفهوم صافي الدخل وأن عناصر الدخل الشامل الآخر يتم إعادة تصنيفها في قائمة الدخل لاحقاً. ولو نظرنا إلى عناصر الدخل الشامل الآخر، فإن المكاسب والخسائر غير المحققة الناتجة عن إعادة تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع تساعد مستخدمي القوائم المالية، وخصوصاً المستثمرين والمحللين الماليين في الحصول على مقياس أكثر دقة للقيمة العادلة لاستثمارات الشركات التي تمتلك محافظ استثمارية كبيرة (Easton, Zhang,2017:1732)، فالمكاسب والخسائر المحققة سوف تستمر من خلال صافي الدخل المعلن، ولكن النظر إلى الجانب غير المحقق من المعادلة يمكن أن يدلل على كيفية إدارة الشركة لاستثماراتها والتنبؤ بالخسائر المتوقعة الذي أعطى لعناصر الدخل الشامل الاخر دوراً مفيداً.

ومن جانب آخر تعرض الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل استناداً لمفهوم الدخل الشامل إلى مجموعة من الانتقادات ومنها إدراج العناصر الاستثنائية غير المتكررة، التي تعتمد على الأحداث المستقبلية، وتأتي من سوق متقلبة في قائمة الدخل أو تاليه له، وبالأخص في ظل زيادة اعتماد المعايير المحاسبية على القيمة العادلة، بعدّها سمة القياس الأولي، والإفصاح عن التغيرات في القيمة العادلة كأحد عناصر الدخل الشامل الآخر (Tsujiyama,2007:30-39) ويعزي (Barth,2014:331-352) هذا الاعتراض إلى أن ارتفاع قيمة عناصر الدخل الشامل الآخر سيؤدي إلى تعظيم الفرق بين صافي الدخل والدخل الشامل، مما يزيد من درجة عدم التأكد ويقلل من فرصة استخدام الدخل كمقياس ملائم للتنبؤ بالأداء المستقبلي.

وهذا ما دعا مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى مراجعة إطاره المفاهيمي، وخلص بشكل مبدئي إلى أنه من غير الممكن محاولة تحديد أو وصف متى يتم إدراج بند من بنود الدخل أو المصروفات في قائمة الدخل او كأحد عناصر الدخل الشامل الآخر بدقة في الإطار المفاهيمي (IASB,2015).

ويمكن تعريف كلا من صافي الدخل والدخل الشامل كعنصرين مستقلين في القوائم المالية، على أن تعد عناصر الدخل الشامل الآخر عامل الربط للتسوية بينهما، وألا يعد صافي الدخل جزء من الدخل الشامل، ويتم إعادة تبويب كافة عناصر الدخل الشامل الآخر لكلا العنصرين حتى تتصف المعلومات بالشمول، وأن يتم قياس الموجودات والمطلوبات المتضمنة في صافي الموجودات باستخدام أسس قياس ملائمة من منظور التقرير عن المركز المالي للشركة فقط، كما ويطبق هذا المفهوم المقترح عندما يتوقع تحويل القيمة الحالية للموجودات أو تسوية الالتزامات بسهولة إلى نقدية، وأن نشاط الشركة لا يحد بشكل قانوني أو تعاقدي أو اقتصادي من فرصة الشركة لتحويل الموجود إلى نقدية أو تسوية الالتزامات.

ويمكن أن نخلص مما سبق من دراسات وآراء للباحثين أن الكثير من المفاهيم المرتبطة بعناصر الدخل الشامل مثار نقاش واهتمام من قبل الباحثين، ومنها مدى اعتبار عناصره مقياساً للأداء ومدى امكانية تحديدها، فضلاً عن مدى استيفائها لخصائص الايراد أو المصروف، والقيمة المضافة من إدراجها ضمن التغيرات في حقوق الملكية وانعكاس ذلك على سلوك مستخدمي القوائم المالية، وتناولت الكثير من الدراسات تحليل قدرة الدخل الشامل الآخر على تفسير القيمة السوقية للشركات، ومدى تأثير الإفصاح عنه على القرارات الاستثمارية ومنها من أيد أن المحتوى المعلوماتي الإيجابي لعناصر الدخل الشامل الآخر مفيداً للمستثمرين والمحللين الماليين مثل (Nejad & Ahmed,2017:15-36)،(Nishikawa,*et.al.*,2016:9-27)، وأضاف (Mechelli & Cimini,2014:1-16) أن ارتفاع قيمة المحتوى المعلوماتي لعناصر الدخل الشامل الآخر مشروط بكفاءة السوق. كما وجد مجموعة من الباحثين (شتيوي، ٢٠١٤: ٣٨) و(Ferraro & Veltri,2012:123-145) و(منصور، ٢٠١٨: ٣٩) أن للدخل الشامل محتوى معلوماتي أعلى من صافي الدخل، وأن قدرة إجمالي الدخل الشامل على تفسير أسعار الأسهم هي أكبر من صافي الدخل، وأن الدخل الشامل الآخر له مقدرة تفسيرية إضافية عن صافي الدخل.

ومن جانب آخر وجد (Wang & Mingzhu,2017:79-85) أن معلومات عناصر الدخل الشامل غير ملائمة لأغراض تقدير قيمة الشركة، وفيما يتعلق بعناصر الدخل الشامل الآخر وجد أحد الباحثين أن العنصر الأكثر تأثيراً على سعر السهم هو المكاسب والخسائر الخاصة بإعادة تقييم الأصول المالية المتاحة للبيع، وكان لمكاسب وخسائر الأدوات المستخدمة في تغطية التدفق النقدي محتوى معلوماتي مؤثر، وأن فائض إعادة التقييم وترجمة التغيرات في اسعار صرف العملات الأجنبية هي الأهم لأنها تؤدي إلى لانخفاض رأس المال المستثمر (Detzen,2016:36-48).

خامساً: الإفصاح حسب محتوى المعيار رقم (٧): (IFRS7)

بهدف تعزيز خاصية الملائمة المعروضة في التقارير المالية، تم إصدار المعيار رقم (٧) لتخصيصه فقط للإفصاح المتعلق بالمخاطر الناتجة عن التعامل بالأدوات المالية، وهو بذلك ألغى كافة البنود المتعلقة بالإفصاح عن المعيار رقم (٣٢)، أما الأجزاء المتبقية منه تتعلق بقضايا عرض الأدوات المالية فقط، كما قام بإلغاء المعيار رقم (٣٠) المتعلق بالإفصاح في القوائم المالية للبنوك والمؤسسات المالية المماثلة، فوضع بذلك كل الإفصاح على الأدوات مع بعضها في المعيار (٧) الذي يتطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (٧) الإفصاح عن ما يأتي:

١. ينبغي على المنشأة تجميع أدواتها المالية في فئات مماثلة (الموجودات والمطلوبات المالية، وحقوق الملكية) والإفصاح مقدار التدفقات النقدية وأسس الاعتراف والقياس والسياسات المحاسبية.
٢. الإفصاح المتعلقة بأهمية الأدوات المالية: ينبغي على المنشأة الإفصاح عن معلومات، تمكن مستخدمي قوائمها المالية من تقييم الأهمية للأدوات المالية لقائمة المركز المالي وقائمة الدخل وذلك كما يأتي:
   - قائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية:
     - يتم الإفصاح عن بنود الدخل والمصروفات والمكاسب والخسائر.
     - السياسات المحاسبية المتعلقة بالأدوات المالية التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية.
     - الإفصاح عن محاسبة التحوط (نوع التحوط).

- القيمة العادلة لكل فئة من الموجودات والمطلوبات المالية بطريقة تسمح بالمقارنة مع القيمة الدفترية وصف كيفية تحديد القيمة العادلة، معلومات تفصيلية إذا كانت القيمة العادلة لا يمكن قياسها بموثوقية.

سادساً: أثر الإفصاح المحاسبي المعاصر على جودة المعلومة بهدف تحسين المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية:

١. مفهوم المحتوى الإعلامي للتقارير المحاسبية:

يقصد بالمحتوى الإعلامي للتقرير المحاسبي قيمة ما يحتويه التقرير من معلومات اقتصادية، من وجهة نظر مستخدم هذا التقرير، في اتخاذ قرارات اقتصادية ذات علاقة بالمنشأة، مثل القرارات التي يتخذها المستثمرون بشأن توظيف أموالهم فيها، أو قرارات المقرضين بشأن منحها التسهيلات المصرفية والائتمانية. وتتحدد قيمة المعلومات المحاسبية، بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل، وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناء على تلك المعلومات، وبالتالي مستوى القيمة المضافة في مراكز القرار وانعكاساتها على وظائف المنشأة. وعليه يتم التركيز على القيمة التفصيلية للمعلومات ويدخل في تحليل ذلك عامل التكلفة والمنفعة (العائد)، ويمكن أن يتم تقدير تكلفة المعلومات بدقة، بينما تحديد قيمة المنفعة لا يتم بنفس السهولة، نظراً لتأثير الاستعمال وإعادة الاستعمال للمعلومات على عدة مستويات، وأن المعلومات المحاسبية تستمد قيمتها من جودتها وهناك ثلاث عوامل تحدد درجة جودة المعلومات للمستخدم أو لمتخذ القرار هي: (منفعة المعلومات، درجة الرضا على المعلومات، درجة الأخطاء والتحيز في إنتاج ومعالجة ونقل البيانات والمعلومات) (بسيوني، ٢٠٠٧: ٤٩).

٢. محتوى المعلومات في الربح المحاسبي:

إن العلاقة بين الربح المحاسبي والعائد السوقي المحقق، في اختبار محتوى المعلومات المحاسبية التي تقدمها التقارير المحاسبية السنوية أو التقارير المحاسبية المرحلية لفترة معينة (سنة أو ربع سنة) ترتبط بكل من إشارة واتجاه الربح المحاسبي غير المتوقع للفترة، وأن الربح المحاسبي يعكس عوامل تؤثر على أسعار الأسهم، ويقدم رقم الربح المحاسبي معلومات مهمة ومفيدة للمستثمرين وتنعكس على حركة أسعار الأسهم وأن معظم المعلومات التي تحتويها التقارير السنوية تدخل في أسعار الأسهم قبل الإفصاح عن هذه التقارير (السعدني، ٢٠٠٧).

يتضح مما سبق أن دور الإفصاح المحاسبي في التقارير والقوائم المالية هو لتوفير معلومات محاسبية مفيدة وملائمة للمستثمرين عند اتخاذهم لقرار الاستثمار كنتيجة للسوق الكفؤ والذي يقوم على عنصرين أساسيين هما:

أ. إن أسعار الأسهم الجارية تعكس جميع المعلومات المتاحة للمتعاملين فيه بالكامل.

ب. أي تغيير في الأسعار لا يحدث إلا عندما تتوفر معلومات إضافية تبرر التغيير.

٣. تحديات متطلبات إعداد واستخدام التقارير المالية الحالية:

إن الاستعراض لطبيعة المعلومات التي تحتاجها الإدارة والأطراف الأخرى، يمكن تبويبها إلى مجموعتين الأولى المعلومات الحالية الواردة في التقارير التقليدية، والثانية المعلومات المستحدثة المطلوب توافرها بموجب معايير المحاسبة الدولية، ويواجه كلا المجموعتين عدداً من التحديات عند إعداد واستخدام المعلومات المالية الواردة فيها، ويتطلب الأمر التعرف على طبيعة هذه التحديات

وتحديد أساليب مواجهتها من قبل المحاسبين والمديرين بعدِّهم المعدين والمستخدمين لتلك التقارير(فاتح، ٢٠٠٩).

٤. الإفصاح لضمان الشفافية في القوائم المالية:

يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل، والعرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات، فالشفافية إذاً هي النظام والإجراءات العملية لتوفير مستلزمات الإفصاح وأن هناك ترابط وثيق بين الشفافية والإفصاح، فكلما زادت درجة الشفافية كلما زادت درجة إحساس المستثمرين بوجود المساواة والعدالة في الأسواق المالية، وبالتبعية ازدياد رغبة المستثمرين بتقديم رؤوس الأموال (بسيوني، ٢٠٠٧). وإن مفهوم الإفصاح المثالي أو الكامل أصبح شيئاً من الماضي وحل محله مفهوم الإفصاح الواقعي للحفاظ على مصالح المساهمين والأطراف الأخرى، فكل مؤسسة ملزمة قانونياً بإعطاء معلومات ضرورية صادقة وكافية لكل المتعاملين، وإن أي إخفاء للمعلومات يؤدي إلى ضبابية البيانات وعدم وضوحها، مما يؤثر بالتبعية على جودة المعلومات، واتجاه السوق وقرارات المستثمرين ومن هذه الطرق ما يوضحها الشكل الآتي:

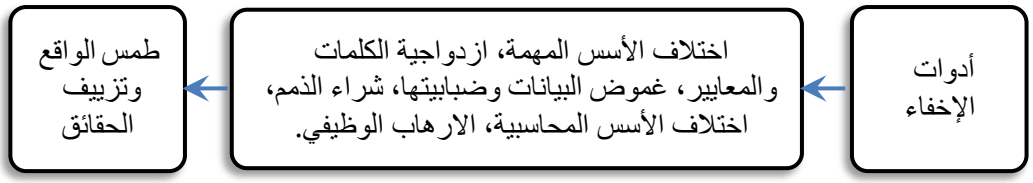

الشكل (1) طرق إخفاء الحقائق

المصدر: الشكل من اعداد الباحث بالاعتماد على: (فاتح، ٢٠٠٩).

فالإفصاح طبقاً لمعايير المحاسبة الدولية يوفر إطاراً حامياً ومانعاً لظهور مثل هذه التصرفات ويحد من محاولات التضليل هذه، فهو يحسن درجة الوضوح والشفافية ويوفر المصداقية للمعلومات التي تحتويها التقارير المالية، وأن حرص المنشأة على توفير إفصاح طوعي أو اختياري فضلاً عن الإفصاح الإلزامي أو الإجباري يعزز ثقة الجمهور بالمنظمة وعدالة قوائمها المالية وينعكس على سمعتها وقيمتها السوقية، وبالتالي أسعار أسهمها في السوق المالي. كما أن الإفصاح الاختياري الموفر في البيانات المالية للشركات المساهمة يعمل على توفير عنصر الكفاءة للسوق المالي، ويساعد على تخفيض درجة المخاطر المحيطة بالاستثمارات وعرض المعلومات التي تتعلق بخطط وتوقعات الإدارة في المستقبل.

٥. دور الإفصاح في تحقيق عنصر الملاءمة والمصداقية:

تهدف الملاءمة أو الصلاحية إلى أن تكون المعلومات المحاسبية ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ قرارات الاستثمار وبشكل يمكن المستثمر من تفهم وإدراك محتواها، لقد أوضح المعيار المحاسبي الدولي الأول في أنه ينبغي اختيار وتطبيق القاعدة المحاسبية الأكثر ملاءمة لظروف المنشأة، وعرض مركزها المالي بعدالة. وقد أشار المعيار المحاسبي الدولي الأول إلى المصداقية التي تعد أحد المبادئ عند اختيار القاعدة المحاسبية والتي تنوي المنشأة استخدامها وتطبيقها كسياسة محاسبية، وحتى تتحقق المصداقية يتطلب ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية

تعمل من خلال مفاهيم يمكن التحقق منها، وأن تكون خالية من الأخطاء وغير متحيزة في وصف أو قياس الأحداث المالية والاقتصادية (بسيوني، ٢٠٠٧: ٣٨).

٦. التوسع في الإفصاح لتدعيم ملائمة وجودة المعلومة المحاسبية:

نتيجة للضغوط من الجهات العلمية والعملية المهتمة بالمحاسبة، ورغبة المستثمرين والمستفيدين في حصولهم على معلومات إضافية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية، ظهرت عدة قوائم مالية منها قائمة الدخل الشامل، وقائمة الدخل الشامل الآخر، وقائمة حقوق المالكين المعدلة، أدت بمجموعها إلى اكتمال محتوى المعلومات لتدعيم جودتها، التي تخضع إلى قواعد تحكم دقة وسلامة وعدالة وملائمة ما تحتويه من أرقام وبيانات، لضبط شكل وأسلوب عرض ومحتوى تلك القوائم أو ما يعرف بالإفصاح عن الدخل الشامل الآخر. كما وأن الإفصاح الإضافية تشمل الإفصاح عن السياسات المحاسبية والإفصاح عن التغيرات المحاسبية والإفصاح عن أثر التضخم والتغيرات في الأسعار والإفصاح عن الالتزامات العرضية. ومما سبق وحسب تصور الباحث إن الإفصاح المحاسبي في مضمونه الجديد، يوفر المقومات التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية والمالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى جودتها، وعلى الرغم من أن هناك إفصاح اختيارية فإن هذا لا يعني عدم جدواها، ولكن هذه الجدوى تتوقف على مدى أهمية هذه التغيرات في كل مجتمع.

الخلاصة:

إن مفهوم الإفصاح من المفاهيم الراسخة في الفكر المحاسبي، فهو أداة اتصال بين المنشأة الاقتصادية والعالم الخارجي، وهو يتضمن مجال التقارير المالية بما يحتويه من معلومات، كما اعتبر من القضايا الهامة التي ركزت عليها معايير المحاسبة الدولية، وذلك لما له من تأثير على جودة المعلومات المحاسبية، ونظراً لهذه الأهمية فقد أصبح شائع الاستخدام، وأصبح العديد من مستخدمي التقارير المالية يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح عن المعلومات بهدف أن تكون البيانات المحاسبية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها. ويقوم مبدأ الإفصاح بتوفير المعلومات اللازمة التي يحتاج إليها المستثمرون، وذلك عن طريق نشر المعلومات والبيانات الملائمة والكافية لإجراء الاختيارات الرشيدة، فيما يتعلق بقراراتهم الاستثمارية والتمويلية في الوقت المناسب، وضمان تمثيلها لمختلف الفئات بعدالة، لذا فقد آن الأوان للمنشآت بأن تتجاوز مبدأ السرية في نشر بياناتها التفصيلية وصولاً إلى منهج الإفصاح العام والكافي، بما يخدم عملية توصيل وعرض المعلومات للمستثمرين بطريقة مفهومة وأسلوب ملائم، مما يزيد من قيمة ومنفعة المعلومات المحاسبية.

كما وأسهمت معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية على تطوير محتوى المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية، فقد ركزت على زيادة مستوى الإفصاح المحاسبي وبأشكال مختلفة، سواء بطرح قوائم مالية إضافية أو ضمن القوائم المالية الحالية من ناحية، وتوحيد أسس وقواعد العرض والإفصاح من ناحية أخرى، الأمر الذي أثر على المعلومات المحاسبية الموجهة للمستخدمين نتيجة ارتقاء مضمون التقارير المالية واكتمال محتواها من المعلومات وتعظيم جودتها. كما ويهدف الاتجاه المعاصر في الإفصاح عن بنود الدخل الشامل إلى توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، وفي ظل هذا الهدف لم يعد الإفصاح يقتصر على تقديم المعلومات التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية التي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي، بل يتسع نطاقه ليشمل المعلومات الملائمة، التي تحتاج إلى درجة كبيرة من الدراية والخبرة في فهمها واستخدامها، والتي يعتمد عليها المستثمرون والمحللون

الماليون في اتخاذ قراراتهم، ومن أمثلتها المعلومات المرتبطة بالتنبؤات المالية، والمعلومات الخاصة بأثر تغيرات مستويات الأسعار، وهو إفصاح إعلامي يتم بغرض تحقيق الملائمة للمعلومات المحاسبية؛ وبما أن الإفصاح يعتبر من العناصر الأساسية التي تُسهم في رفع مستوى شفافية المعلومات المحاسبية والمالية بشكل فعال واسترجاع ثقة المستثمرين الأجانب واستقطابهم، فقد سعى العراق إلى تكييف بيئته المحاسبية مع متطلبات الإفصاح الدولي، بتبني نظام محاسبي مالي يتفق إلى حد كبير مع معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

سابعاً: الدراسة التطبيقية في المصارف عينة البحث:

نظراً للأهمية الاقتصادية للمصارف التجارية اختير مصرفين بصورة عشوائية وهما (المصرف العراقي للتجارة والمصرف العراقي الأهلي) كعينة عشوائية للبحث، كونها تعد من أقدم المصارف الأهلية في العراق وأعرقها، فضلاً عن مواكبتها للتطور الحاصل في الخدمات المصرفية وتطبيقها للتقنيات الحديثة واستقرار أسعار أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية.

أولاً: نبذة عن المصارف عينة البحث:

١. المصرف التجاري العراقي: (التقرير السنوي لمصرف التجارة العراقي ٢٠٢٠)

أسس المصرف التجاري العراقي كشركة مساهمة خاصة كمصرف تجاري من مصارف القطاع الخاص، إذ يعد من أوائل المصارف الأهلية التي رخص لها بموجب شهادة التأسيس ذات العدد م. ش/٤٥٢٤ والمؤرخة في ١٩٩٢/٢/١١ الصادرة عن دائرة تسجيل الشركات برأسمال قدره (١٥٠) مليون دينار عراقي، وحصل على إجازة الصيرفة الصادرة عن البنك المركزي العراقي بتاريخ ١٩٩٢/٧/١١ على وفق أحكام قانونه السابق ذي العدد (٦٤) لعام ١٩٧٦ وتنامى رأس مال المصرف حتى بلغ (٢٥٠) مليار دينار عراقي في عام ٢٠١٤.

يهدف المصرف منذ تأسيسه إلى تحقيق أهدافه الاستراتيجية في ظل بيئة مستقرة وتتمثل بالآتي:

- تطوير سمعة المصرف ليكون المصرف العراقي الرائد المزود لأفضل الخدمات والمنتجات المالية.
- زيادة قاعدة الزبائن المحلية والدولية وتوفير الحلول لخدمة زبائنه.
- تعزيز الأداء وتقديم الخدمات من خلال التوسع في فروع المصرف واستخدام الخدمات والتقنيات المصرفية الحديثة.
- المحافظة على حقوق المساهمين مع العمل على زيادة العائد في بيئة آمنة.
- ترسيخ الثقافة الرزينة لإدارة المخاطر والتكاليف.
- المساهمة بشكل ايجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في العراق.

ويعمل المصرف على تحقيق الأهداف السابقة في ظل بيئة آمنة ومستقرة من خلال الاستثمار بشكل كبير في إنشاء البنية التحتية والتقنية الحديثة التي تمكن المصرف من الاستفادة من فرص الأعمال وتوفير أفضل الخدمات إلى زبائنه من خلال منهجية عمل متحفظة. ويعد المصرف التجاري العراقي أول مصرف عراقي يفوز بجائزة (أفضل مصرف في العراق) التي تمنحها مجلة جلوبال فاينانس العالمية التي مقرها في نيويورك وذلك على مدى خمس سنوات متتالية (٢٠٠٩-٢٠١٣)، كما يعد أول مصرف عراقي يرخص له من (ماستر كارد العالمية) لإصدار بطاقات ائتمان ودفع مباشر تحمل أسمها وذلك في عام ٢٠٠٨.

٢. المصرف الأهلي العراقي: (التقرير السنوي للمصرف الأهلي العراقين٢٠٢٠)

أُسس المصرف الأهلي العراقي بموجب إجازة التأسيس ذات العدد م.ش /٥٨٢ والمؤرخة في ١٩٩٥/١/٢ أسس المَصرف الأهلي العِراقِي كشركة مساهمة عامّة ضمن القِطاع الخاص بموجب إجازة التأسيس ذات العدد م.ش /٥٨٢ والمؤرخة في ١٩٩٥/١/٢، ليقدم مجموعة متكاملة من الخدمات المصرفيّة للشركات والأفراد في العراق. ونظراً للنجاح الذي حققه البنك ولدعم نموه المستقبلي، فقد تمّت زيادة رأس مال البنك من ٤٠٠ مليون دينار عراقي عند التأسيس ليصل إلى ٢٥٠ مليار دينار عراقي (٢١٥ مليون دولار أمريكي) في كانون الأول ٢٠١٤ على وفق متطلبات البنك المركزي العراقي.

ويقدم المصرف مجموعة من الخدمات المالية والمصرفية لزبائنه والشركات نذكر منها: الحسابات الشخصية والتجارية وبطاقات الائتمان والحوالات والخدمات الاستثمارية وخطابات الضمان وبيع وشراء الأسهم في السوق المحلية لصالح زبائن المصرف، وذلك خلال شركة واحة النخيل، فضلاً عن الحوالات الداخلية والخارجية لجميع دول العالم وبكافة العملات، كما بدأ في مطلع عام ٢٠١٥ بتقديم الخدمات المصرفية الالكترونية من خلال الانترنت والهاتف النقال ونشر قرابة 20 صرافاً آلياً وطرح أنواع من البطاقات الائتمانية للزبائن وغيرها من الخدمات. وبلغت كفاية رأس المال للمصرف نهاية عام ٢٠١٩ (27.82%)، وعام ٢٠٢٠ نسبة (30.92%)، إذ تم تطبيق ضوابط رقابية خاصة بمعيار كفاية رأس المال وفق متطلبات بازل 3، أما إغلاق سعر سهم المصرف في سوق العراق للأوراق المالية في آخر جلسة تداول من عام ٢٠١٩ كان (0.9) دينار عراقي وفي عام ٢٠٢٠ كان (0.92). وعلاوةً عمّا سبق، يمكن للمصرف الأهلي العراقي التداول لصالح عملائه في السوق الأردني وفي الأسواق العالمية من خلال شركة كابيتال للاستثمارات، الذراع الاستثماري لكابيتال بنك، فضلاً عن تقديم خدمات التداول في سوق العراق للأوراق المالية من خلال الشركة التابعة المملوكة له بالكامل، شركة واحة النخيل. ويُمارس المصرف أعمَاله من خلال نظامٍ مَصرفيٍّ أساسي متطوّر لدعم نموه وخدمة عملائه. كما أنّ كابيتال بنك وجميع الشركات التابعة له تستعين بشركة إرنست آند يونغ في تدقيق كافة الحسابات، وتقوم بإعداد تقاريرها المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، وقد حصل المصرف على تصنيف "BB" من قبل وكالة كابيتال إنتلجنس الدولية للتصنيف الائتماني. كما حصل المصرف على تصنيف "جيد" من قبل البنك المركزي العراقي لدى المَصرف الأهلي العِراقِي حالياً 18 فرعاً منتشرة في كافة المدن العراقية الكبرى.

ثانياً: تحليل مدى التزام المصارف عينة البحث بتطبيق متطلبات القياس والإفصاح وتأثيرها في القوائم المالية:

سيقوم الباحث بتحليل مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات القياس والإفصاح وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وتوضيحها في جداول تفسر مدى الالتزام وتقييم تأثير ذلك في العرض في القوائم المالية.

أولاً: تحليل مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات القياس والإفصاح لمعايير الابلاغ المالي الدولية:

قام الباحث بتحليل مدى التزام المصارف عينة البحث (المصرف التجاري العراقي والمصرف الأهلي العراقي) بمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي وخاصة المعايير

(IFRS & IFRS9,IFRS7١٣)، وذلك من خلال الجداول المبينة تفاصيلها بحسب كل مصرف، ولتحقيق هذا الهدف، فقد اعدت جداول لخص فيها تلك المتطلبات وتحليلها، فضلاً عن تقييم مدى التزامها بالمتطلبات.

١. مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعايير (IFRS,9) و(IFRS,7) و(IFRS,13)

يوضح الجدول (1) مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعايير (IFRS,9) و(IFRS,7) و(IFRS,13) ولاسيما تلك المتعلقة بالإفصاح والاعتراف والتصنيف والقياس:

الجدول (1) مدى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعايير (IFRS,9) و(IFRS,7) و(IFRS,13)

المعيار	ت	متطلبات المعايير	المصرف التجاري العراقي			المصرف الأهلي العراقي		
			بيان الالتزام من عدمه			بيان الالتزام من عدمه		
			كامل	جزئي	غير ملتزم	كامل	جزئي	غير ملتزم
IFRS 9	1	اعترف بالموجودات المالية في الميزانية العمومية واثبات عمليات الشراء والبيع باستعمال تاريخ التعامل أو تاريخ التسوية.	√			√		
	2	يتم تصنيف وقياس الموجودات والمطلوبات المالية وأدوات الملكية وفقًا لجوهرها وليس لشكلها القانوني ويعاد قياسها بالقيمة العادلة أو عبر مقيمين أو تقنيات على نموذج القيمة العادلة.	√			√		
	3	يتم إظهار فروقات تقييم الموجودات المالية المقاسة بالقيمة العادلة والمحتفظ بها لأغراض المتاجرة في قائمة الأرباح والخسائر، أما الاستثمارات في الأسهم التي يحتفظ بها لأجل معالجة فروقات تقييم القيمة العادلة في قائمة الدخل الشامل الآخر.		√			√	
	4	يتم إعادة تصنيف الموجود المالي ليقاس بالقيمة العادلة وهي القيمة المحددة بتاريخ إعادة التصنيف، وتعالج الفروقات بينها وبين القيمة الدفترية في قائمة الدخل.		√			√	
	5	يتم إعادة تصنيف الموجود المالي ليقاس بالكلفة المطفأة، وتصبح قيمته العادلة في تاريخ اعادة التصنيف هي القيمة الجديدة.	√			√		
	6	يتم الإفصاح عن الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة حسب تسلسلها الهرمي وفق بدائل التقييم	√			√		
IFRS 7	1	أفصح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة لكل فئة من فئات الموجودات المالية في الميزانية العمومية أو في الايضاحات التفسيرية.	√				√	
	2	أفصح عن إعادة تصنيف الموجودات المالية المحتفظ بها التي تتأثر عند تغير نموذج الأعمال.	√			√		
	3	يتم الإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر الناجمة عن تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة والموجودات المتدنية القيمة.		√		√		
	4	يتم إجمالي ايراد الفائدة وإجمالي مصروفها من خلال الأرباح والخسائر، فضلاً عن تلك المتعلقة بإدارة الانشطة الاستثمارية نيابة عن العملاء.	√			√		
	5	يتم الإفصاح عن طبيعة المخاطر التي قد تتعرض لها الادوات المالية ومداها مثل مخاطر الائتمان ومخاطر السيولة.	√			√		
	6	توجد إفصاح نوعية وكمية عن التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها والإجراءات التي تتخذها الإدارة لقياسها والحد منها.		√			√	
	7	توجد إفصاح أخرى مثل ملخص للسياسات المحاسبية المهمة عن أسس القياس المستعملة في إعداد القوائم المالية والسياسات الأخرى.	√				√	

المعيار	ت	متطلبات المعايير	المصرف التجاري العراقي			المصرف الأهلي العراقي		
			بيان الالتزام من عدمه			بيان الالتزام من عدمه		
			كامل	جزئي	غير ملتزم	كامل	جزئي	غير ملتزم
IFRS 13	1	افصح عن طرائق تحديد القيمة العادلة والتغيرات الحاصلة فيها.	√			√		
	2	يتم بيان فيما إذا كانت القيم العادلة قد حددت من خلال الأسعار المنشورة في سوق نشط.		√		√		
	3	يتم مراعاة حالة الموجود المالي والقيود المفروضة عليه عند تحديد قياس القيمة العادلة.		√		√		
	4	تم تصنيف قياسات القيمة العادلة على وفق المستويات الهرمية الثلاثة.	√			√		
	5	عند قياس القيمة العادلة باستعمال مدخلات المستوى الثالث يتم الإفصاح عن تأثير تلك القياسات في الربح والخسارة أو الدخل الشامل للفترة.	√				√	

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

من الجدول (1) يبرر الباحث الآتي:

١. يتم الإفصاح عن القيمة الدفترية والقيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم بنوعيها على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
٢. يفصح المصرفين عن فئتي الاستثمارات في القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها على وفق متطلبات المعايير الدولية.
٣. يتم الإفصاح عن صافي المكاسب والخسائر الناجمة من إعادة تقييم الاستثمارات أو إعادة تصنيفها في حساب الأرباح والخسائر وقائمة الدخل الشامل الآخر للمصارف عينة البحث وفقاً للمعايير الدولية.
٤. هناك إفصاح عن حجم الائتمان النقدي والتعهدي والتسهيلات الائتمانية الممنوحة إلى العملاء في القوائم المالية والكشوفات الملحقة بها.
٥. هناك إفصاح عن السياسات المحاسبية وأسس القياس المستعملة في إعداد القوائم المالية وسياسات تحديد قيمة الاستثمارات في التقارير المالية السنوية للمصارف عينة البحث.
٦. توجد إفصاح عن الموجودات والمطلوبات المالية وادوات الملكية المسجلة في كلا المصرفين العراقي للتجارة والأهلي وطرق قياسها وتصنيفها وحسب تسلسلها الهرمي وفق بدائل التقييم.
٧. هناك إفصاح عن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر والمتوفر لها أسعار سوقية وغير المتوفر لها أسعار سوقية في كلا المصرفين.
٨. هناك إفصاح عن الموجودات المالية بالكلفة المطفأة وهي الاستثمارات في أذونات حكومية مصدرة من البنك المركزي العراقي تستحق خلال العام ٢٠٢٠.
٩. هناك إفصاح عن حركة التسهيلات بشكل تجميعي للعامين ٢٠١٩ و٢٠٢٠ وإظهار أثر تطبيق معايير الابلاغ المالي عليها وبالأخص تطبيق المعيار الدولي رقم ٩ على الأرصدة الافتتاحية.
١٠. هناك إفصاح عن حركة مخصص التدني بشكل تراكمي وبيان أثر تطبيق المعيار ٩ عليه.
١١. تطبق المصارف عينة البحث متطلبات المعيار IFRS13، ويتطلب المعيار IFRS13 من المصارف تحليل الأدوات المالية المسجلة بالقيمة العادلة على وفق الترتيب الثلاثي (الهرمي) الذي أقره المعيار والذي يصنف أساليب وبدائل التقييم إلى ثلاثة مستويات: (المستوى الأول:

الأسعار المعلنة في السوق النشط للموجودات والمطلوبات نفسها، المستوى الثاني: الأسعار المعلنة في أسواق غير نشطة أو في أسواق مشابهة للأسواق النشطة، المستوى الثالث: تكون الأسعار غير متوافرة (غير ملحوظة) في الأسواق، وتستعمل الإدارة افتراضات اعتماداً على المعلومات المتوافرة لديها وبالاعتماد على طبيعة الاداة المالية والمتعاملين فيها.

١٢. يظهر التحليل إن المصرف العراقي للتجارة والعراقي الأهلي يطبقان متطلبات المعيار ٩، فضلاً عن إعادة تصنيف موجود مالي من فئة لأخرى، وجعل قيمته العادلة هي القيمة الجديدة في تاريخ التصنيف، واثبات عمليات الشراء والبيع لتلك الموجودات، فضلاً عن إظهار الفروقات الناتجة عن عملية إعادة التقييم في القوائم المالية. أما بخصوص المعيار ٧ فإن المصرف العراقي للتجارة والمصرف العراقي الأهلي مطبقان لمتطلبات المعيار لاحتوائها لفقرات تبين كيفية إدارة المخاطر التي يتعرض لها المصرف بشكل خاص أو الوحدة الاقتصادية بشكل عام.

ثانياً: قياس مستوى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات القياس والإفصاح لمعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية:

لتلخيص مستوى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية التي تم تبيانها في الجداول السابق وضع الباحث مقياس ثلاثي لاحتساب مستوى الالتزام، إذ أعطيت (3) درجات للملتزم بشكل كامل و(2) درجة للملتزم بشكل جزئي و(1) درجة لغير الملتزم، ووضع نسبة لدرجة القطع(*) بلغت قرابة (83%) التي احتسبت على أساس (2+3) مقسوماً على (1+2+3)، ويبين الجدول (2) في الأدنى مستوى التزام المصارف عينة البحث بمتطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (13، 9، 7) على التوالي.

الجدول (2) مستوى التزام المصارف بمتطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية

رقم المعيار	البيان	المصرف	
		المصرف العراقي للتجارة	المصرف العراقي الأهلي
IFRS 9	الدرجة	16	16
	نسبة الالتزام	88%	88%
	تقييم الالتزام	ملتزم	ملتزم
IFRS 7	الدرجة	19	19
	نسبة الالتزام	90%	90%
	تقييم الالتزام	ملتزم	ملتزم
IFRS 13	الدرجة	13	14
	نسبة الالتزام	87%	93%
	تقييم الالتزام	ملتزم	ملتزم

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

من الجدول (2) لخص الباحث النقاط الآتية:

١. **المعيار 9:** تبين حصول المصرف العراقي للتجارة والمصرف الأهلي العراقي على (16) درجة لكل منهما، وقيست نسبة الالتزام من خلال قسمة عدد الدرجات التي حصل عليها المصرف على مجموع الالتزام الكلي (18) درجة الذي احتسب من خلال ضرب (3) درجة × (6) متطلبات،

(*) وهي الدرجة التي تميز بين الجيد وغير الجيد على وفق تعريف إجرائي معين وأسس منطقية تحددها الجهات المعنية، وفيما يخص هذا البحث فقد استعملت كلمتي ملتزم وغير ملتزم.

وقورنت نسبة الالتزام بدرجة القطع لتقييم الالتزام البالغة (83%)، إذ تبين أن المصارف عينة البحث ملتزمة بمتطلبات المعيار IFRS9 من خلال القياس والنسب التي توصل اليها الباحث .

٢. المعيار 7: تبين حصول المصرف العراقي للتجارة والمصرف الأهلي العراقي على (19) درجة لكل منهما، وقيست نسبة الالتزام من خلال قسمة عدد الدرجات التي حصل عليها المصرف على مجموع الالتزام الكلي (21) درجة الذي احتسب من خلال ضرب (3) درجة × (7) متطلبات، وقورنت نسبة الالتزام بدرجة القطع لتقييم الالتزام البالغة (83%)، إذ تبين أن المصارف عينة البحث ملتزمة بمتطلبات المعيار ٧ من خلال القياس والنسب التي توصل إليها الباحث.

٣. المعيار 13: تبين حصول المصرف العراقي للتجارة على (13) درجة والمصرف الأهلي العراقي على (14) درجة، وقيست نسبة الالتزام من خلال قسمة عدد الدرجات التي حصل عليها المصرف على مجموع الالتزام الكلي (15) درجة الذي احتسب من خلال ضرب (3) درجة × (5) متطلبات، وقورنت نسبة الالتزام بدرجة القطع لتقييم الالتزام البالغة (٨٣%)، إذ تبين أن المصارف عينة البحث ملتزمة بمتطلبات المعيار 13 من خلال القياس والنسب التي توصل إليها الباحث.

تأثير تطبيق متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (13، 9، 7) في المصارف عينة البحث:

يسعى الباحث إلى بيان مواقع تأثير تطبيق المتطلبات الواردة في المعايير(١٣، ٩، ٧) الخاصة بالقياس والإفصاح، وتأثيرها في قائمة الدخل الشامل: تطبيق متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (١٣، ٩، ٧) على القوائم المالية، وتبين أن هناك تأثير لتطبيق متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية (١٣، ٩، ٧) في الميزانية العامة لمصرفي العراقي للتجارة والعراقي الأهلي. كما وتبين الميزانية الجزئية أدناه تطبيق متطلبات المعايير الدولية للإبلاغ المالي (١٣، ٩، ٧) الإفصاح والتصنيف والقياس عن الموجودات المالية (الاستثمارات) لمصرفي العراقي للتجارة والعراقي الأهلي، والايضاحات المتممة لها، وإظهار الفروقات نتيجة إعادة القياس والإفصاح على وفق معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية.

الجدول (3) أنموذج لميزانية عمومية جزئية للموجودات المالية لمصرفي العراقي للتجارة والعراقي الأهلي

البيان	المصرف العراقي للتجارة المبالغ بآلاف الدولارات		المصرف العراقي الأهلي المبالغ آلاف الدولارات	
	2020	2019	2020	2019
موجودات مالية بالتكلفة المطفأة	897,933	20,051,036	--	20,051,036
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر	3,907,333	2,171,916	29,240	5,897
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5,564	2,356	71,253,239	37,243,438
حقوق المساهمين	3,151,552	3,678,780	307,294,926	256,516,942
سعر الإغلاق	0.495	0.480	0.92	0.61

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية والبيانات المالية للمصارف.

ويتضح من خلال الجدول (3) أعلاه الآتي:

- **الموجودات المالية بالتكلفة المطفأة:** وهي الموجودات التي تهدف إدارة المصرف الاحتفاظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية التي تتمثل بالدفعات من اصل الدين والفائدة على رصيد الدين القائم، ويتم اثباتها عند الشراء بالكلفة المطفأة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء وتطفأ العلاوة /

الخصم باستخدام طريقة الفائدة الفعالة؛ وينزل أية مخصصات ناتجة عن التبني في قيمتها ويقيد أي انخفاض في القيمة في قائمة الدخل الموحدة. ويمثل مبلغ التدني الفرق بين القيمة المثبتة في السجلات والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة المخصومة بسعر الفائدة الأصلي. ولا يجوز إعادة تصنيفها إلا في حالات محددة حسب متطلبات البنك المركزي (في حالة بيع أي من هذه الموجودات قبل تاريخ استحقاقها فتسجل نتيجة البيع ضمن قائمة الدخل في بند مستقل والإفصاح عنها وفقًا لمتطلبات البنك المركزي العراقي).

- **الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة:** وتعني كل الموجودات المالية التي لا تتفق مع نموذج الأعمال الخاص بالتكلفة المطفأة، فيتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. كما يتم قياس الاستثمارات في الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر بالقيمة العادلة، إلا إذا قام المصرف بتصنيف استثمار محتفظ به لغير المتاجرة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عند الشراء. ويعاد تقييم الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة وتظهر الأرباح والخسائر الناتجة عن القياس اللاحق لهذه الموجودات بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروقات تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية، وفي حال بيع هذه الموجودات أو جزء منها يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو الفوائد المتحققة في قائمة الدخل.
- يتم قياس القيمة العادلة بناءً على فرضية أن عملية بيع الموجودات أو تسوية الالتزام تتم من خلال الأسواق الرئيسية للموجودات والمطلوبات في حال غياب السوق الرئيسي أو السوق الأكثر ملائمة، وعليه فإن المصارف تقيس القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات باستخدام الافتراضات المستخدمة من قبل المشاركين في السوق عند تسعير الموجودات أو المطلوبات على افتراض أن المشاركين في السوق يتصرفون وفقاً لمصلحتهم الاقتصادية، أما الموجودات غير المالية فيتم قياس القيمة العادلة مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة المشاركين في السوق على توليد المنافع الاقتصادية من خلال استخدام الموجودات بأفضل طريقة أو بيعه لمشارك آخر سيستخدم الموجودات بأفضل طريقة واستخدام أساليب ملائمة تتناسب مع الظروف وتوفير المعلومات الكافية لقياس القيمة العادلة وتوضيح استخدام المدخلات الممكن ملاحظتها بشكل مباشر.
- جميع الموجودات والمطلوبات التي يتم استخدام القيمة العادلة لقياسها أو تم الإفصاح عنها في القوائم المالية أو تم شطبها باستخدام التسلسل الهرمي الثلاثة فإن المصرف يقوم بتحديد إذا ما تم تحويل أي من الموجودات والمطلوبات ما بين مستويات القيمة العادلة من خلال إعادة تقييم التصنيفات (بناءً على أدنى مستوى للمدخلات ذات الأثر الجوهري على قياس القيمة العادلة ككل) وفي نهاية كل فترة مالية.
- فيما يتعلق بالمعايير الدولية فقد ألغي حساب مخصص هبوط الاستثمارات المالية ووضع بدلاً منه حساب وسيط (التغير في القيمة العادلة) يظهر في قائمة الدخل الشامل الآخر، إذ يثبت فيه مبالغ التغير الحاصل في القيمة العادلة عن السنة السابقة، وتكون هذه التغيرات بسبب التقلبات الحاصلة في أسعار الأسهم، وتمثل الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر وفقاً للمعيار 9 موجودات مالية تحتفظ بها المصارف وفقاً لنموذج أعمالها في إدارة موجوداتها المالية، ولاحظ الباحث أن المعيار قد ألغى التصنيف الوارد في المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الذي يصنف هكذا نوع من الموجودات إلى موجودات مالية محتفظ بها لغرض البيع، ومن الجدول

التالي يتضح لنا التزام المصارف بالعرض والإفصاح على وفق معيار الإبلاغ المالي 9، ويعود السبب بإضافة حساب التغيرات في القيمة العادلة وعملية إعادة القياس التزاماً بمشروع التحول إلى تبني المعايير الدولية في البيئة العراقية.

الجدول (4) الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لمصرفي العراقي للتجارة والعراقي الأهلي

البيان	المصرف العراقي للتجارة المبالغ بآلاف الدولارات		المصرف العراقي الأهلي المبالغ آلاف الدولارات	
	2020	2019	2020	2019
الاستثمارات في أسهم شركات مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	897,933	20,051,036	--	20,051,036
الاستثمارات في أسهم شركات غير مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية	3,907,333	2,171,916	29,240	5,897
الاستثمار في شركات حليفة الزميلة			16,512	--
موجودات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	5,564	2,356	71,253,239	37,243,438

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

يظهر من الجدول (4) أن الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر صنفت إلى نوعين من الاستثمارات، الأول استثمارات في الأسهم المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتقاس بالقيمة العادلة في نهاية السنة المالية، والنوع الآخر إلى تلك الاستثمارات غير المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وتقاس بالكلفة بسبب صعوبة تحديد قيمتها العادلة في السوق، ومن الجدير بالذكر إنه تم قياس الاستثمارات في أسهم الشركات على وفق معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، وإن المصرف العراقي للتجارة له سيطرة مهمة على القرارات الإدارية والتشغيلية، ونود الإشارة إلى أن جميع الاستثمارات الأخرى في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة تكون المحاسبة عنها خارج نطاق متطلبات معايير الإبلاغ المالي (13، 9، 7)، ويظهر حساب الاستثمارات في شركات زميلة في صلب الميزانية العمومية منفصلاً عن الموجودات المالية الأخرى المذكورة آنفاً.

الجدول (5) أنموذج لقائمة الدخل الجزئية والدخل الشامل الآخر لمصرفي العراقي للتجارة، والعراقي الأهلي

البيان	المصرف العراقي للتجارة المبالغ بآلاف الدولارات		المصرف العراقي الأهلي المبالغ آلاف الدولارات	
	2020	2019	2020	2019
مجموع الدخل الشامل للسنة	236,254	556,529	19,828,039	9,117,752
التغير في القيم العادلة للموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الاخر	354	707	(2,211,841)	209,080
التغير في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية	(632,312)	--	--	--
مجموع بنود الدخل الشامل الآخر للسنة	(631,859)	707	17,616,198	9,326,833
إجمالي الدخل الشامل للسنة	(395,605)	557,236	17,616,198	9,326,833

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

ويلحظ الباحث من الجدول السابق أن مجموع بنود الدخل الشامل الآخر للسنة ظهرت بقيمة سالبة لمصرف التجارة العراقي وبمبلغ (631,859) دولار وبعد إضافة مبلغ التغير في احتياطي ترجمة العملات الأجنبية بلغ إجمالي الدخل الشامل للسنة بمبلغ (395,605) دولار وبقيمة سالبة للعام ٢٠٢٠، في حين حقق المصرف العراقي الأهلي إجمالي دخل شامل بلغ (17,616,198) دولار للعام ٢٠٢٠ ويمثل نسبة زيادة (50%) تقريباً مقارنة بالعام ٢٠١٩.

الجدول (6) أنموذج لقائمة التغير في حقوق الملكية الجزئية لمصرفي العراقي للتجارة، والعراقي الأهلي

البيان	المصرف العراقي للتجارة ٢٠٢٠/١٢/٣١ دولار	المصرف العراقي الاهلي ٢٠٢٠/١٢/٣١ دولار
الرصيد كما في ٢٠٢٠/١/١	3,678,780	256,516,942
+ الأثر الناتج عن تعديل أسعار صرف العملة الأجنبية	---	33,202,477
+ مجموع الدخل الشامل	(295,605)	19,828,039
تحويل موجودات مالية من خلال الربح والخسارة	----	----
صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.	----	(2,252,532)
الزيادة في رأس المال	(20,317)	---
+ الأرباح النقدية الموزعة	111,306	---
الرصيد كما في ٢٠٢٠/١٢/٣١	3,151,552	307,294,926

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

ويظهر الجدول (6) التغيرات الحاصلة في حقوق الملكية خلال السنة (مثل بنود الاحتياطيات ورأس المال)، ولأغراض هذا البحث، فقد اقتصر الباحث على التغير الأثر الناتج عن تعديل أسعار صرف العملة الأجنبية صافي التغير في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الحاصل في حساب احتياطي القيمة العادلة خلال السنة الذي يمثل المبالغ المتراكمة للتغير الحاصل في القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الاخر، ويظهر أن الرصيد الافتتاحي (٢٠٢٠/١/١) يمثل الأرصدة المتراكمة للسنوات السابقة، علماً أن المصرف لم يقم بإعداد قائمة التغير بحقوق الملكية لأن القواعد المحاسبية العراقية لم تتطلب ذلك سابقاً وإن هذه القائمة تم إعدادها استناداً إلى متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.

وبناءً على ما سبق ثبوت صحة الفروض القائلة:

الفرض الأول: تلتزم المصارف العراقية بالإفصاح عن معلومات بنود الدخل الشامل في قوائمها المالية.

الفرض الثاني: يوجد تأثير للإفصاح عن الدخل الشامل على دقة تنبؤات المحللين الماليين بأسعار الأسهم للمصارف العراقية.

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً: الاستنتاجات:

توصل البحث إلى عدد من النتائج في الجانبين النظري والعملي يمكن إجمالها بالآتي:

١. تتجسد أهمية معايير الابلاغ المالي الدولية في كونها إرشادات وتوجيهات للمعالجات المحاسبية وطرق قياسها والإفصاح عنها، فضلاً عن إزالة الاختلافات في الممارسات المحاسبية بين مختلف دول العالم.

٢. وجود فجوة بين المعايير المحلية ومعايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية خاصة فيما يتعلق بالقياس والتصنيف للاستثمارات والإفصاح عنها، إذ تقاس الاستثمارات بشكل اساس بالكلفة، أما معايير الإبلاغ المالي الدولية تعد الكلفة استثناءً وأن القياس يكون بالقيمة العادلة بعدِّه الأساس في القياس.
٣. إن القياس والإفصاح عن الدخل الشامل يعني الإفصاح عن المكاسب والخسائر غير المحققة والناتجة عن فروقات التقييم بين الكلفة التاريخية والقيمة العادلة.
٤. توجد انتقادات موجهة للدخل الشامل كونه أقل استقراراً من صافي الدخل ويرى معارضيه أنه ينبغي الاخذ به كمقياس للأداء يؤثر سلباً على فهم واستيعاب مستعملي القوائم المالية وبالتالي التأثير على قراراتهم.
٥. إن مصطلح الدخل الشامل الآخر هو جزء من الدخل الشامل ويتكون من مجموعة من البنود تضاف إلى صافي الدخل لغرض حساب إجمالي الدخل الشامل.
٦. أظهر الجانب العملي للبحث وجود قياسات وإفصاح في القوائم المالية وفقاً لمعايير الإبلاغ المالي وأن الإفصاح عن الدخل الشامل في قائمة مستقلة يكون أفضل من الإفصاح عنه في قائمة الدخل.
٧. إن الإفصاح عن الدخل الشامل ضمن قائمة الدخل الشامل تعطي المحللين الماليين القدرة على التحليل بشكل دقيق وتكون تنبؤاتهم أقل تشتتاً.
٨. تبين إن المصارف عينة البحث ملتزمة بمتطلبات معايير الإبلاغ المالي (13، 9، 7) من خلال القياس والنسب التي توصل إليها الباحث.
٩. إن اعتماد قياس القيمة العادلة والإفصاح عنها واستعمال الإدارة لافتراضات ونماذج تقدير القيمة العادلة، يزيد من فرص الغش والتلاعب ومخاطر التحريفات الجوهرية بسبب وجود الحكم الشخصي للإدارة والقائمين على عملية التقييم.
١٠. وجود تباين في المصارف عينة البحث بخصوص الإفصاح في قوائمها المالية وفقًا لمتطلبات القياس والتصنيف والإفصاح، فضلاً عن تفاوت المعالجات المحاسبية للاستثمارات وما يتعلق بها من حسابات وخاصة مخصص هبوط قيمة الاستثمارات والخسائر غير المتحققة الناتجة عن زيادة الكلفة التاريخية قياساً بالقيمة العادلة.
١١. إفصاح المصارف عينة البحث عن المخاطر وكيفية نشوئها والإجراءات التي تخفف من وطأتها بالرغم من وجود قسم إدارة المخاطر في المصارف.

ثانياً: المقترحات:

بناءً على الاستنتاجات التي توصل إليها البحث يوصي بالآتي:

١. وضع مناهج أكاديمية ومهنية سواء المحاسبية منها أم التدقيقية في الجامعات والمعاهد المهنية وبما يناظر التعليم في الجامعات العالمية فيما يتعلق بالمعايير والإصدارات المهنية الأخرى.
٢. ضرورة قيام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية في جمهورية العراق بالتحديث المستمر للقواعد المحاسبية العراقية، وبما يتلاءم مع البيئة العراقية مع إعادة صياغة النظام المحاسبي الموحد المطبق في المصارف ليتوافق مع معايير الإبلاغ المالي الدولية.
٣. اعتبار الدخل الشامل مقياسًا للأداء بجانب صافي الدخل لاحتوائه على مصادر خلق القيمة مما يفيد في كمصدر للمعلومات الملائمة للمحللين الماليين ومتخذي القرارات.

٤. ضرورة الاهتمام بكيفية تحديد القيمة العادلة للموجودات المالية على مختلف أنواعها، كون الأسعار المنشورة في سوق العراق للأوراق المالية تمثل أسعار الاستثمار في الأسهم فقط، فضلاً عن تحديد إجراءات التدقيق المرتبطة بها خاصة عند المستويات الأخرى من القيمة العادلة.
٥. القيام بتفعيل دور قسم إدارة المخاطر في المصارف عينة البحث وإعادة هيكلة عملها بشكل مماثل لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.
٦. القيام ببحوث ودراسات مستقبلية حول تطبيق متطلبات القياس والإفصاح لعناصر الدخل الشامل للتعرف على العناصر المراد تصنيفها في قائمة الدخل على أن يشمل نشاطات قطاعية اخرى كالنفط والزراعة وغيرها.

ثالثاً: الدراسات المستقبلية:

١. حوكمة الشركة وأثرها على الخصائص النوعية لمعلومات الدخل الشامل.
٢. أثر عناصر الدخل الشامل على جودة المعلومات في تقارير الاستدامة.
٣. العلاقة بين الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل وتقارير المسؤولية الاجتماعية.

المصادر والمراجع:

المصادر العربية:

١. بسيوني، مصطفى حسن، (٢٠٠٧)، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، ملتقى مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة، جمعية المحاسب ومدققي الحسابات، الإمارات العربية المتحدة.
٢. حبيبة، محمد محمد، (٢٠١٧)، الآثار المتوقعة لتغير موقع الإفصاح عن عناصر الدخل الشامل الآخر على قرارات المستثمرين في بيئة الأعمال المصرية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية المعدلة ٢٠١٥، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، المجلد ٥٤، العدد الأول، ص١:٣٨.
٣. رجب، نشوى شاكر على، (٢٠١٨)، دراسة واختبار العلاقة بين معلومات عناصر الدخل الشامل الآخر وأسعار أسهم الشركات المقيدة في البورصة المصرية. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، ٢(١)، ٤١٩-٤٧٨.
٤. السعدني، مصطفى حسن بسيوني، (٢٠٠٧)، مدى ارتباط الشفافية والإفصاح بالتقارير المالية وحوكمة الشركات، المؤتمر الدولي (مهنة المحاسبة والمراجعة والتحديات المعاصرة)، الامارات العربية المتحدة.
٥. شتيوي، أيمن أحمد، (٢٠١٤)، دراسة ميدانية مقارنة لخصائص وملائمة صافي الدخل وإجمالي الدخل الشامل: بالتطبيق على البنوك المدرجة بهيئة السوق المالية السعودية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة-جامعة الاسكندرية، العدد الثاني، الجزء الأول، ص٧١-١١٦.
٦. عبدالوهاب، وائل محمد، (٢٠١٧)، قياس الأثر التفاضلي للدخل الشامل وعناصره الأخرى على تحسين ملائمة المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية، مجلة الفكر المحاسبي، قسم المحاسبة، كلية التجارة، عين شمس، المجلد ٢١، العدد ٤، ديسمبر، ص ٧٧٠:٨٠٩.
٧. فاتح، بشير بن عيشي ودبلة، (٢٠٠٩)، حوكمة الشركات كأداة لضمان صدق المعلومة المالية والأنظمة المحاسبية وأثرها على مستوى أداء السوق، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة. http://rooad.net/uploads/news/shryf_g2.docx.
٨. منصور، محمد السيد، (٢٠١٨)، المقدرتان التفسيرية والتنبؤية للدخل الشامل وصافي الدخل من منظور خصائص المعلومات المحاسبية: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد الأول.

المصادر الأجنبية:

9. Bamber, L., Jiang, J., Petroni, K. & Wang, I., (2010),' Comprehensive Income: Who's Afraid of Performance Reporting?. The Accounting Review, Vol.85, No.1, PP. 97-127.
10. Barlev, B., and J. Haddad. 2003. Fair value accounting and the management of the firm. Critical Perspectives on Accounting 14 (4): 383 -415.

11. Barth, M. (2014). Measurement in Financial Reporting: The Need for Concepts. Accounting Horizons 28(2): 331-352
12. Bratten, B., Causholli, M. & Khan, U., (2016), Usefulness of fair values for predicting banks' future earnings: evidence from other comprehensive income and its components, Rev Account Stud, Vol.21, PP. 280:315.
13. Detzen, D. (2016). From compromise to concept? A review of 'other comprehensive income. Accounting and Business Research 46(7): 760–783. http://dx.doi.org/10.1080/00014788.2015.1135783
14. Du N., K. Stevens & J. McEnroe. (2015). The effects of comprehensive income on investors' judgments: An investigation of one-state -ment vs. two-statement presentation formats. Accounting Research Journal 28(3): 284-299. https://doi.org/10.1108/ARJ-11-2013-0083
15. Easton, P. & Zhang, J., (2017), Mixing fair-value and historical-cost accounting: predictable other-comprehensive-income and mispricing of bank stocks, Rev Account Stud, Vol.22, PP. 1732–1760.
16. Ferraro, O. & S. Veltri. (2012). A Critical analysis of the empirical researches on comprehensive income value relevance. European Journal of Scientific Research 76 (4): 587-594. Available at SSRN: https:/- /ssrn.com/abstract=2187283
17. Firescu, V. (2015). Comprehensive income, a new dimension in performance measurement and reporting. 7th International Conference on Globalization and Higher Education in Economics and Business Administration, GEBA 2013. Procedia Economics and Finance 20: 218 –223.
18. Goncharov, I. & A. Hodgson. (2011). Measuring and Reporting Income in Europe. Journal of International Accounting Research 10(1) (Spring): 27–59.
19. International Accounting Standards Board (IASB). (2010). Conceptual Framework for Financial Reporting. London, U.K.: IASB.
20. International Accounting Standards Board (IASB). (2015). Conceptual Framework for Financial Reporting. Exposure Draft ED/2015/3. London, U.K.: IASB.
21. International Accounting Standards Board (IASB). (2018). Conceptual Framework for Financial Reporting (the Framework). London, U. K.: IASB.
22. Jaarat, K. (2017), The Impact of Other Comprehensive Income (OCI) on Financial Performance, Journal of Business Studies Quarterly, Vol.8, No.4, ISSN 2152-1034.
23. Khan, S. & M.E. Bradbury and S. Courtenay. (2014). Value relevance of comprehensive income. Working Pap-er, January.
24. Lin, W. & M. Rong, (2012), Impacts of other comprehensive income discl-osure on earnings management. Nank-ai Business Review International, 3 (1): 93-101
25. Lin, S., Martinez, D., Wang, C. & Yang, Y. (2018), Is Other Comprehensive Income Reported in the Income Statement More Value Relevant? The Role of Financial Statement Presentation, Journal of Accounting, Auditing & Finance, Vol. 33, No. 4, PP.624–646.
26. Mechelli, A. & R. Cimini. (2014). Is Comprehensive Income Value Relevant and Does Location Matter? A European Study. Accounting in Europe 11(1): 59-87, DOI: 10.1080/17449480.2014.890777
27. Nejad, M. & A. Ahmad. (2017). Value Relevance of available-for-sale financial instruments (AFS) and revaluation surplus of PPE (REV) components of other comprehensive income. Working paper. SHS Web of Conferences. 34, 03004. DOI: 10.1051/ shsconf/201 73403004.
28. Nishikawa, I., T. Kamiya & Y. Kawanishi. (2016). The Definitions of Net Income and Comprehensive Income and Their Implications for Measurement. Accounting Horizons 30 (4): 511-516.

29. Royer, K. (2017), The Usefulness of Comprehensive Income and Other Comprehensive Income: A European Study, Master Thesis, Erasmus School of Economics ,Erasmus University Rotterdam.
30. Sajnóg, A. (2017), The role of comprehensive income in predicting banks' future earnings based on the practice of banks listed on the Warsaw Stock Exchange, Equilibrium.
31. Tsujiyama, E. (2007). Two concepts of comprehensive income. Accounting and Audit Journal (JICPA) 19 (11): 30-39. Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=1905390.
32. Wang X. & Mingzhu, L. (2017), Empirical research on correlation between other comprehensive income and corporate value based on data of listed companies in the construction industry. Research on Modern Higher Education 4:79-85. DOI: 10.24104/rmhe/2017.04.02007
33. Yousefinejad, M., Ahmad, A. & Embong, Z. (2017), Value Relevance of Other Comprehensive Income and Its Available-For-Sale Financial Instruments (AFS) and Revaluation Surplus of Property, Plant and Equipment (REV) Components, Asian Journal of Accounting and Governance, No.8, PP. 133: 143, Special Issue ISSN 2180-383 8.